

## البيئة الأمنية لدول الخليج العربي في ظل التوازنات البيئية والخارجية

م. علاء جبار احمد\*

### الملخص :

هذا البحث يهدف الى التعرف على طبيعة وحجم التحديات التي تواجه امن دول الخليج العربي، في الحقيقة نحن عندما نطرح الموضوع من هذه الزاوية على اعتبار أن هذه المنطقة هي أخطر منطقة إستراتيجية ونفطية في العالم، وهذه المنطقة من الناحية الأمنية أمنها يهم دول الخليج العربي ويهم إيران أيضا ويهم الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، فضلا عن ذلك تعد نقطة إستراتيجية هامة في مضيق هرمز وباب المندب.

### Abstract:

This research aims to identify the nature and magnitude of the challenges facing the security of the Gulf States, in fact, when we raise the subject from this angle on the grounds that this region is the most dangerous strategic and oil region in the world, and this region in terms of security security concerns the Arab Gulf States and Iran It also concerns the industrialized countries, especially the United States of America, as well as an important strategic point in the Strait of Hormuz and Bab al-Mandab.

## المقدمة :

عند الإشارة إلى سمات النظام الدولي في المستقبل على انه سيكون متعدد الأقطاب، فإن الأمر مرهونٌ بمجريات الأمور على المستوى الإقليمي، في ما إذا تمكنت القوى الإقليمية بكل ما تمتلكه من أسباب القيادة في محيطها الجغرافي عليه فإن أي اتحاداً أو تحالفاً من القوى الإقليمية يمكنه السيطرة وفرض قواعد جديدة في مجريات الامور على السياسة الدولية. ويُستعمل مصطلح القوة المتوسطة في مجال العلاقات الدولية لوصف الدول التي لا تتوفر فيها مقومات صفة القوة الكبرى، ولكنها مع ذلك تمتلك أسباب التأثير الدولي.

هذا البحث يهدف الى التعرف على طبيعة وحجم التحديات التي تواجه امن دول الخليج العربي، في الحقيقة نحن عندما نطرح الموضوع من هذه الزاوية على اعتبار أن هذه المنطقة هي أخطر منطقة إستراتيجية ونفطية في العالم، وهذه المنطقة من الناحية الأمنية أمنها يهم دول الخليج العربي ويهم إيران أيضا ويهم الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن ذلك تعد نقطة إستراتيجية هامة في مضيق هرمز وباب المندب.

وضمن هذا السياق نطرح بعض التساؤلات التي تحدد طبيعة التحديات التي تواجه هذه الدول في خضم التوتر والأزمات التي تشهدها هذه المنطقة الحيوية من العالم الذي تعيشه المنطقة؟ وما مدى استعداد هذه الدول لتحقيق دفاع استراتيجي يكفل لها الصمود في وجه تلك التحديات بالتوازنات الأمنية الداخلية والخارجية في هذه المنطقة المهمة من العالم؟ كما سيتم التركيز على واقع الجغرافية السياسية في الخليج العربي والنظام الإقليمي للخليج العربي من خلال التعرف على المقومات والخصائص الجغرافية والسياسية والاقتصادية المميزة للمنطقة ، إضافة إلى إلقاء الضوء على البيئة الإقليمية والأمنية لمنطقة الخليج العربي وذلك عبر المحاور التالية:

المحور الأول: الجيوسياسية وعلاقتها بالأمن الخليجي :

المحور الثاني: المعطيات التي تشكل البيئة الأمنية الخليجية الراهنة:

المحور الثالث: التوازن المحلي للقوى المكونة للنظام الإقليمي الخليجي:

المحور الرابع: الموازن الخارجي وإشكاليات التوافق الإقليمي

## المحور الأول

الجيوسياسية والعلاقة بالأمن الخليجي

أن الاعتبارات الجيوسياسية لأي إقليم تلعب دوراً كبيراً في تحديد ماهية العلاقات البينية لدول هذا الإقليم وأشكالها ، وآليات التفاعل التي تحكم هذه العلاقات وتحديد مساراتها واتجاهاتها وأهدافها ، فالعلاقات الدولية عادة هي انعكاس لمتطلبات واقع جغرافي وسياسي واقتصادي معين يفرض على أطراف هذه العلاقة طبيعة السلوك السياسي المتبع في علاقاتها مع الأطراف الأخرى سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي. (١)

والأصل في مفهوم النظام الإقليمي أن له ثلاثة مقومات أساسية وهي :  
أولاً: التعبير عن منطقة جغرافية بذاتها.

ثانياً: الاتساع – كحد أدنى – لعضوية ما لا يقل عن ثلاث تتشابه في ظروفها الثقافية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية.

ثالثاً: كثافة التفاعل وتنوع أنماطه في ما بين مختلف وحدات النظام. (٢)

ويشير المنظور الجيوسياسي لأمن الخليج -على نحو مبدئي- إلى مقارنة تفاعلاته بما هو أمن إقليمي، يُعنى بمجموعة من الدول المتجاورة جغرافياً. ويمكن أن يتسع هذا المنظور ليشير إلى الأثر الذي تتركه سياسات إقليمية ودولية أوسع مدى.

وهناك ثماني دول تشاطي الخليج العربي، هي أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي والعراق وإيران، إلا أن تقسيم الخليج ظل يميل -على نحو تقليدي- إلى كونه تقسيماً ثلاثياً، بين شمال يُمثله العراق، وشرق يُمثله إيران، وغرب يتجسد في الأقطار الستة المشكّلة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، كما يشار إلى هذه الأقطار أيضاً بدول الداخل الخليجي. ولقد تشكلت دول الإقليم الثماني في مراحل تاريخية متفاوتة، وشهد مطلع العقد السابع من القرن العشرين اكتمال عملية استقلال هذه الدول.

والواقع ليست هنالك منطقة في العالم تصارعت فيها الإرادات السياسية والعسكرية والاقتصادية والفكرية مثلما حصل في منطقة الخليج العربي التي تتميز (٣)

أولاً: بأنظمتها السياسية المتباينة ، حيث تشكل تهاافت مصالح الكثير من القوى العالمية الأمر الذي جعلها ساحة حساسة بالنسبة لتوازن القوى الدولية.

ثانياً: أنها تشكل أساساً نموذجاً اجتماعياً فريداً من نوعه بتكويناتها القبلية والطوائف الدينية.

ثالثاً: أنها تعد ساحة مفتوحة للتنافس على ثرواتها النفطية .

وتبرز الأهمية الجيوسياسية للموقع الجغرافي للخليج العربي ولإقليم الخليج ، كونه يمثل أحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي ، وأبعاد توظيفه في نطاق الاستراتيجيات الكلية الشاملة للقوى الدولية الكبرى وصراعات القوى الإقليمية. خاصة وأن السنوات القليلة الماضية قد حملت عددا من التغيرات السياسية السريعة في منطقة الخليج العربي وظهور تحولات جديدة بعد الانقسامات الجغرافية التي شهدتها المنطقة في التسعينيات من القرن الماضي وبداية القرن الحالي ، لعل أخطرها احتلال العراق. ويمكن التعرف على الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي من وجهة نظر الجغرافيا السياسية من ثلاثة أبعاد رئيسة ومترابطة ، وهي البعد الجغرافي ، والبعد الاقتصادي وأخيراً البعد النفطي .<sup>(٤)</sup>

وتتضح الأهمية الجغرافية لمنطقة الخليج العربي من خلال ما يتمتع به النظام الإقليمي الخليجي بأهمية دولية متزايدة سواء من الناحية السياسية أو الجغرافية أو التاريخية أو الاقتصادية أو العسكرية، وهو ما يؤثر في طبيعة العلاقات بين دول هذه المنطقة من جهة ، وفي ميزان السياسة الدولية من جهة أخرى .

وبما أن الخليج العربي يطفو على بحيرة نفطية كبيرة تحتوي ما يقرب من ثلثي الاحتياطي العالمي بنسبة ٦٣% فقد لعبت هذه المنطقة دوراً بارزاً في ميدان الطاقة العالمية بفضل توافر هذه الاحتياطات الهائلة من الاحتياطي العالمي فضلاً عن انخفاض تكاليف الإنتاج، وازدياد الحاجة إلى النفط الخليجي بسبب نمو الاقتصاد العالمي، والتنمية السريعة للدول النامية، وزيادة استهلاك الطاقة، ولذلك أصبحت هذه منطقة ذات أهمية دولية كبيرة.<sup>(٥)</sup>

وبوجود مضيق هرمز الذي يعد بوابة الخليج الوحيدة نحو العالم ، وهو من أهم الممرات المائية الدولية بسبب مرور أكثر من مائة سفينة محملة بالنفط تمر من خلاله يومياً.

ولأن الخليج العربي يعتبر بحراً شبه مغلق ، فان من يتحكم في مداخله يستطيع التأثير على الاقتصاد الدولي ، ومن يسيطر على مياهه يستطيع أن يتحكم في خطوط الملاحة الدولية، باعتبار أن هذا الإقليم يتوسط القارات الثلاث في آسيا وأوروبا وإفريقيا ، وهو ما أدى إلى تنافس القوى الكبرى في السيطرة على مياهه واستعمار صفتيه منذ بداية القرن الخامس عشر.

ومع وجود أكبر نسبة من احتياطي النفط العالمي في أراضيه ازدادت أهميته الإستراتيجية ، فأصبح محط أطماع هذه القوى التي تسعى لفرض سيطرتها على الخليج العربي . ولأهميتها الاقتصادية فإن هذه المنطقة شديدة التأثير والفعالية في السياسة الدولية الراهنة ، فالقوة الاقتصادية لا تكتسب أهميتها ووزنها الدولي من حجمها أو نوعها فحسب ، بل بزمانها أيضاً ، أي مدى أهميتها في اللحظة التاريخية المحددة. فالاعتماد المتزايد على النفط يكشف قيمته الإستراتيجية في الصراع الدولي على الموارد.

وحقيقة الأمر أن عصرنا الراهن هو عصر النفط ، لقد كان النفط على مدى قرن كامل، بالنسبة لأكبر قوة عالمية وهي الولايات المتحدة الأمريكية ، وليس من شك في أن الولايات المتحدة تسعى لجعل القرن الحالي قرناً أمريكياً ، ولكي يتم لها ذلك ، فإنه لا بد من السيطرة

على النفط ، وبخاصة نفط دول النظام الإقليمي الخليجي ، وهو النفط الذي تزداد حاجة العالم إليه.<sup>(٦)</sup>

ويعد النفط أكبر مكون لنتاج الدخل المحلي وأضخم مصدر لعائدات كل الدول الخليجية ، ولذلك فقد لعب هذا المصدر دور مهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل المنطقة منذ سنوات عديدة ، سواء من جانب صنع الاستقرار السياسي في هذه الدول وترسيخه أو من خلال صنع الخلافات البينية مع دول الجوار والصراع على النفوذ والهيمنة السياسية والاقتصادية.

فمن الناحية الداخلية لكل دولة نجد أن حقول النفط تمتلكها هذه الدول ، وعائدات النفط تذهب بصورة مباشرة من شركات النفط العالمية إلى خزائن هذه الدول ، وبالنتيجة فإن الصناعة النفطية قد ركزت مبالغ هائلة من الثروة الاقتصادية والقوة السياسية في أيدي الحكومات . وقد لعب تركيز مصادر الدخل المالي الفائض في أيدي الأسر الحاكمة دوراً مهماً في فرض شروط العقد الاجتماعي بينها وبين رعاياها من مواطني هذه الدول منذ أوائل السبعينات ، حيث يحصل المواطنون على منافع مادية جيدة مقابل ولائهم السياسي لهذه الأنظمة الحاكمة . أما من ناحية العلاقات البينية والحدودية بين دول الخليج ، فلا يمكن إنكار أن الأزمة التي قادت إلى احتلال العراق للكويت هي أزمة نفطية بالدرجة الأساسية ، وهي تفتح ملف النفط الخليجي في علاقات دوله مع بعضها البعض ، وأن الصراع على النفط هو صراع على النفوذ في الخليج ، ولذلك فإن القوى الأجنبية تستغل الأخطار لتتدفق جيوشها بسرعة إلى المنطقة بحجة الحفاظ على المصالح الحيوية للغرب.<sup>(٧)</sup>

ففي الحرب الأخيرة على العراق ، ظهر بشكل واضح أن النفط كان المحرك الرئيسي والأبرز لهذه الحرب التي انتهت بتحقيق أهداف الولايات المتحدة في احتلال العراق الذي يأتي في المرتبة الثانية بما يمتلكه من الاحتياطات العالمية بعد السعودية . وفي جميع الحروب التي نشبت في المنطقة أصبحت السعودية المركز في تلبية احتياجات الغرب من النفط وزيادة الإنتاج للتعويض عن كميات النفط العراقي وتمكنت السعودية من التعويض عن "٧٥%" من النقص في الإمدادات النفطية في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وخفضت من الضغوط الرامية إلى رفع الأسعار وبرهنت أنها مركز الثقل في المنطقة وتعززت مكانتها تلك في أعقاب الأزمة.

وخلال هذه الأزمة كان المسؤولون الأمريكيون يرددون بأنهم لن يسمحوا "لصدام حسين" أن يستولي على ١٠% أخرى من احتياطي النفط العالمي ، وأن سيطرته على ٢٠% ستجعله في موضع تساومي كبير مع الدول العربية ، وكان التخوف في بداية الأمر أن يلجأ العراق إلى الاستيلاء على المنطقة الشرقية من السعودية مما سيضع ٤٥% من احتياطي النفط العالمي تحت تصرفه.<sup>(٨)</sup>

ولابد من الإشارة هنا من أن الخارطة الجيوسياسية الجديدة للمنطقة قد ارتبطت ملامحها الأولى مع عام ١٩٩٠ بعد حرب الخليج الثانية ، والذي أنهى تاريخاً القيمة السياسية

والأخلاقية لمعاهدة الدفاع العربي المشترك التي لم يطبقها احد،<sup>(٩)</sup> مقابل القبول بنشوء مظاهر جديدة لآليات تطبيق فرضية حمائية تقوم على صناعة وثائق ومعاهدات عنانية تم الاتفاق عليها بين الولايات المتحدة الأمريكية والغرب مع الدول التي تخشى من التغيير الداخلي، والتي تبحث عن صيانات سياسية دائمة لأنظمتها من قبل الدول القوية بعسكرتها واقتصادياتها وأنماط مهيماناتها.. اذ تحولت هذه الوثائق الجديدة الى سياسات ومعاهدات دولية وإقليمية والى خرائط طرق جديدة والى ترسانات عسكرية فرضت هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط وعلى دول الخليج العربي على وجه الخصوص.<sup>(١٠)</sup>

ومنذ أن بدأ الحديث عن وجود نظام إقليمي خليجي، لم تشهد التفاعلات البيئية داخل هذا النظام تفوقاً لمضمونها التعاوني، بل ظل البعد التصارعي مهيمناً عليها، وعليه فإن إمكانية الوصول الى فرضية أن امن الخليج سيظل مفقوداً طالما تغلب عليها طابع القطرية على حساب الانتماء الى الجسد العربي ككل، وهذا يعني الاستمرار ظاهرة الخلافات الى أمد غير محدود.<sup>(١١)</sup>

فضلا عن ذلك أن هذا النظام قد عرف في بعض مراحل تطوره شكلاً غير مستقر من توازن القوى المحلي، كان يبدو فيه العراق موازناً لإيران، أما اليوم فإن هذا النظام يفتقر لوجود أي نظام محلي مشترك للأمن يمكن اللجوء إليه في حل النزاعات القائمة أو السيطرة عليها، وبالتالي الحيلولة دون تحولها إلى صراعات عسكرية سافرة. وهنا لابد من تحليل البيئة الأمنية القائمة.

## المحور الثاني

### المعطيات التي تشكل البيئة الأمنية الخليجية الراهنة

أن مجريات الأحداث السياسية والاجتماعية التي شهدتها منطقة الخليج العربي توضح بأن الأمن لم يكن في بادئ الأمر بالنسبة لدول المنطقة مشكلة أو قضية تشغل الفكر وتثير الفلق، بقدر ما كان الأمن بالنسبة لدول هذه المنطقة وشعوبها هو الاستقرار في البناء الاجتماعي – القبلي الذي يتميز باقتصاد تقليدي قائم على الصيد والتبادل التجاري في ابط صورته وتنوع أشكاله، مع هرمية سياسية قائمة بقيمها العربية الإسلامية وتقاليد المتوارثة عبر قرون الزمن يتربع على عرشها الشيخ أو أمير العشيرة الذي يمتلك الهيبة والنفوذ. وسرعان ما حظيت باهتمام القوى الاستعمارية التي وجدت في تلك المناطق طرقاً ومرافئ إستراتيجية مهمة تشكل محطات تموين إلى مستعمراتها وحروبها المستمرة، ومن هنا فقد أصبح الأمن هو أمن المواصلات بالدرجة الأساس. وعليه لجأت القوى الاستعمارية الى تنظيم علاقاتها وسيطرتها على هذه المنطقة من خلال المعاهدات واتفاقيات الحماية، ليس فقط ضد الأخطار الخارجية المهددة، وإنما ضد القبائل المجاورة. إلا أن الاكتشافات النفطية، وازدياد حدة

التنافس بين الدول الاستعمارية في الحصول على المواد الأولية حول المنطقة الى بؤره صراع وتنافس من الصعب السيطرة عليها، وضبط سلوكيات أنظمتها السياسية، أو تفجيرات حركتها السياسية، ومن هنا برزت معضلة أمن الخليج العربي.<sup>(١٢)</sup>

ويرى الكثير من المحللين على أن أمن الخليج العربي إنما يمثل أمنا إقليميا بالمعنى النظامي للمصطلح، بمعنى انه يتعلق بمجموعة من الدول الواقعة، والمترابطة ضمن نطاق جغرافي محدد. وعلى الرغم من ذلك، فإن نمط المحددات الداخلة في صياغة هذا الأمن تدفع بالضرورة باتجاه تفاعله ضمن نطاق يفوق كثيرا حيزه الإقليمي. ولذلك فإن أمن الخليج العربي يتفاعل مع أمن البحر الأبيض المتوسط تماما بموازاة تفاعله مع أمن البحر الأحمر، وان مضائق هرمز وباب المندب وقناة السويس مرتبطة فيما بينها على مستوى الحاسة الإستراتيجية والتكامل الوظيفي. وإذا كانت هذه هي الامتدادات النطاقية لأمن الخليج العربي بمعيار التداخل بين الممرات الحيوية، فإن لأمن الخليج العربي امتدادا آخر يتمثل في تحكمه بعصب الطاقة النفطية، وهو يتداخل بهذا المعنى مع أمن العالم العربي.<sup>(١٣)</sup>

غير أن هذا التعريف لأمن الخليج العربي لا يقلل بحال من الأحوال من أهمية سياقه العربي، ذلك أن معطيات الجغرافيا والتاريخ، ووحدة الإطار الثقافي، والنمط الكثيف من التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية، تجعل أمن الخليج العربي جزءاً أصيلاً من الأمن القومي العربي. وعند محاولة الوصول إلى مقارنة الصورة الراهنة للبيئة الأمنية للخليج، يمكن ملاحظة أبرز معطيات هذه الصورة من خلال: انهيار التوازن الاستراتيجي، وغياب الردع بشتى صورته، وتضخم متزايد للهواجس الأمنية وبصورة متباينة لدى غالبية وحداته المكونة لهذه البيئة، إذ لا وجود لأي نظام أمني قادر على احتواء التوترات والحيلولة دون نشوب نزاعات مسلحة. وهذه المعطيات هي نتاج أحداث كبرى غيرت وجه المنطقة، بقدر ما هي انعكاس لتكوين جيوسياسي يصعب القفز عليه. وإذا كان لهذه المعطيات أن تتغير فهذا لن يحدث إلا كنتاج تراكمي بعيد المدى لنسق كلي من التحولات البنيوية الطابع.<sup>(١٤)</sup>

وعليه، لا بد من البحث عن رؤية جديدة للأمن الإقليمي تطوق التناقضات الكامنة في بنية الإقليم، وتحول دون تسببها في حرب جديدة، تعمق الصراع وتجعل من فرص التعاون والتعايش أكثر منالاً بين مكوناته على المدى البعيد وتوفر مناخ أو مظلة أمنية لدول المنطقة.

وبطبيعة الحال، فإن الرؤية الواقعية للأمور لا تقود إلى دعوة دول الخليج العربي إلى تبني خيارات أمنية من قبيل التحالفات، أو الأمن الجماعي، كذلك، لا يمكن رؤية أو غياب فرصة واقعية للدعوة إلى فكرة المجتمع الأمني. وهذا المفهوم الأخير وضع في أواخر خمسينات القرن العشرين من اجل جعل أوروبا في مجتمع أمني أوسع يتمثل في الدول الصناعية الكبرى. وحيث تبدو النماذج النظرية على صعيد خيارات الأمن الإقليمي متعددة بتعدد المدارس الفكرية الصادرة عنها، وعليه فإن أي من هذه النماذج لا يمكن تحويلها إلى واقع

فعلي بمجرد الاقتناع بها، كما أن بناءها النظري الكلاسيكي لا يمكن أخذه على ما هو عليه دون الدخول في إعادة إنتاج معرفي تستجيب للقدر الكبير والمعقد من خصوصيات البيئة الإقليمية الخليجية.<sup>(١٥)</sup>

وبالحديث عن قضية التوازن الاستراتيجي ذاتها، يمكن النظر إلى هذه القضية باعتبارها المعضلة الأكثر مركزية في فضاء الأمن الإقليمي للخليج. وكان النظام الإقليمي الخليجي قد شهد ما يمكن تعريفه بحذر بأنه شكل من أشكال توازن القوى غير المستقر، الذي غابت فيه المفاهيم الواضحة للردع، رغم سباق التسلح المحموم الذي اتصف به. وكان من نتاج ذلك أن انزلقت المنطقة إلى حربين مدمرتين في غضون عقد من الزمن، كما وجد الغزو الأميركي للعراق إحدى خلفياته المبكرة في احتلال العراق. هذه الحرب التي ما زالت نتائجها حاضرة في مجمل الحراك الأمني والسياسي للمنطقة.<sup>(١٦)</sup>

وبصفة عامة، يمكن ملاحظة اختلال كبير في التوزيع النسبي للقوة بين دول النظام الإقليمي الخليجي، وهو الأمر الذي يفضي إلى توازن غير حقيقي أو غير مستقر للقوى. وهناك بعدان لهذه المعضلة: البعد الأول مادي، يرتبط بطبيعة المقومات المادية، الجغرافية والسكانية والمالية. والبعد الثاني معنوي، يتعلق بمستويات البحث العلمي والمهارات الفنية، خاصة البحوث الأمنية والعسكرية والخبرة القتالية والتصنيع العسكري.

على صعيد المقومات المادية، يبرز التوزيع النسبي لحجم الكتلة السكانية بين دول النظام الإقليمي الخليجي باعتباره بعداً محورياً، تأصيلاً أو تأسيسياً، لمعضلة توازن القوى في هذا النظام. وعلى الرغم من التحولات الطفيفة التي حدثت في العقدين الماضيين في خارطة التوزيع النسبي للكتلة الديموغرافية بين دول الإقليم، إلا أن الندرة السكانية بقيت سمة ملازمة لدول الداخل في هذا الإقليم، أي دول مجلس التعاون الخليجي، في حين حافظت كل من إيران والعراق على تفوقهما النسبي، بل أن إيران بدت أكثر سرعة في نموها الديمغرافي.

ونتيجة لندرة عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي، بات من الصعب عليها تكوين جيوش قوية قادرة على الدفاع عنها، خاصة مع عدم قدرتها على تعبئة السكان للانخراط في الخدمة العسكرية، مع غياب التوازن في توزيع قواتها، حيث تحتل السعودية قمة الترتيب الخليجي من حيث عدد القوات المتاحة، فقواتها تشكل نحو ٧٤% من إجمالي هذه القوات. وعدد القوات العسكرية ذو أهمية كبيرة عند السعي لمعرفة القدرات الدفاعية للدول المعنية، فعن طريقها يمكن تحديد قدرة الدولة على استيعاب الأسلحة المتاحة لديها بشريا، كما أن إجمالي الناتج القومي ومتوسط دخل الفرد وإجمالي عدد السكان وحجم المديونية يحدد مدى قدرتها على دعم التصنيع العسكري المحلي ومدى إمكانية تسويقه محلياً.<sup>(١٧)</sup>

وبرغم ذلك يمكن ملاحظة وتأشير ابرز معالم ومعطيات البيئة الأمنية الخليجية والتي تتجسد في :

أولاً: غياب توازن القوى المحلي (أو التوازن الإستراتيجي)، الذي ظهر على نحو نسبي، خلال العقدين السابع والثامن من القرن العشرين. وانتهى بعد حرب الخليج الثانية، حيث تم تحجيم القوة العراقية، التي كان يُنظر إليها باعتبارها ثقلاً موازناً للقوة الإيرانية.

ثانياً : سباق التسلح المخفي والمتسارع بين إيران وبعض أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

ثالثاً: الحضور العسكري الأميركي الفاعل في المنطقة، بسبب التوترات المستمرة في المنطقة ، وفي نفس الوقت احتواء القوة الإيرانية التي سببت خلل في التوازنات في هذه المنطقة.<sup>(١٨)</sup>

رابعاً : بروز ظاهرة العنف العابر للحدود، والذي تجسده في المرحلة الراهنة جماعات تصنّف بما يعرف بالإسلام السياسي. ويعاني من هذه الظاهرة -بصفة أساسية- العراق، الذي اقترب في لحظة ما من الانجرار إلى حرب أهلية شاملة، كما هناك دول أخرى في الإقليم تعاني من الظاهرة ذاتها بدرجات متفاوتة، وخاصة المملكة العربية السعودية وإيران.<sup>(١٩)</sup>

خامساً : الهاجس الدائم باحتمالية وقوع الحرب، و خاصة في ظل تفاقم التوترات بين إيران من جهة، وكل من إسرائيل والغرب من جهة أخرى، على خلفية الملف النووي الإيراني.<sup>(٢٠)</sup>

وهنا يمكن القول أن دول النظام الإقليمي الخليجي تحتزن مستويات متفاوتة، وغير متنسقة، من مقومات القوة المادية والمعنوية، وان فرص بناء توازن استراتيجي في الإقليم لا تبدو متاحة بالمدلول الكلاسيكي للمصطلح، وان دول مجلس التعاون الخليجي على وجه التحديد يمكنها التعويض عن الثغرة الديموغرافية بتوطين متقدم للتكنولوجيا العسكرية، وبناء خبرات وطنية في مجالات الدفاع، وتوسيع قاعدة البحوث الأساسية والتطبيقية. وهذه خطوة جوهرية على طريق بلورة مفهوم جديد لقضية التوازن في النظام الإقليمي الخليجي.

### المحور الثالث

التوازن المحلي للقوى المكونة للنظام الإقليمي  
الخليجي:

أن النظام الإقليمي الخليجي، والذي يمكن تعريفه على أنه نوع من توازن القوى المحلي، وذلك خلال العقدين السابع والثامن من القرن العشرين وبالتحديد بعد عام ١٩٧٥. شهد طرفي معادلة، فقد مثلت إيران الطرف الأول في معادلة التوازن هذه، فيما مثل العراق طرفها

الثاني. وقد انهار التوازن الإقليمي المحلي بضرب القوة العراقية في العام ١٩٩١، وتم بهذا تحييدها استراتيجياً ، ولذلك وجدت إيران فرصة مثالية لها وخاصة خلال مرحلة التسعينات لتوسيع نطاق حركتها الخارجية ، فقد وفرت ظروف أزمة وحرب الخليج فرصة مثالية لإيران للخروج من حالة العزلة الدولية والإقليمية ، بل وتحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية والسياسية ، وفي إطار هذه الأزمة تعاملت إيران بدرجة عالية من المرونة والبراكمانية، دون أن تتخلى عن سياسة الحياد بين الأطراف المتصارعة في تلك الأزمة . وقد وفرت أزمة الخليج فرصة مثالية لمعاودة الاندماج في المنظومة الإقليمية. ومع ذلك فإن هذه المرحلة شهدت انفجار العديد من أوجه الخلاف والتوتر بين دول الخليج وإيران بشأن ترتيبات الأمن الإقليمي بعد خروج العراق من الكويت ، وكذلك بسبب الوجود الأجنبي في المنطقة.<sup>(٢١)</sup>

وقد أفرزت هذه التجربة ثغرات عدة، حيث أسفرت في مجملها عن إخفاق توازن القوى المحلي في إدامة الاستقرار الهش. وانتهت المنطقة مع هذا الترتيب إلى حربين كبيرتين، في غضون عقد من الزمن، هما: الحرب العراقية الإيرانية، بين عامي ١٩٨٠ - ١٩٨٨، وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ .

لقد تجلت أهم ثغرة في هذا الترتيب، في غياب عامل الردع المستقر أو المتبادل، الذي من المفترض أن يمنع أي طرف من المبادرة بشن الحرب تعويلاً على إدراكه لفداحة الثمن الذي سوف يدفعه. هذا العامل لم يكن واضحاً أو فاعلاً بالنسبة لكافة الأطراف المعنية، ومن هنا فشل هذا النظام في تجربته الإقليمية الخليجية وأنتج حروبا ودماراً.

واليوم، ثمة سباق تسلح محموم يشهده الإقليم ولكن بصيغة جديدة بعد غياب الدور العراقي، تبدو فيه أطرافه وكأنها متجهة مرة أخرى نحو إعادة تنظيم الإقليم على أساس من توازن القوى المحلية، ويسير هذا السباق في اتجاهات مختلفة وليست متماثلة، ومن المشكوك فيه أن يوفر عامل الردع المطلوب، لمنع الأطراف المعنية من الانزلاق نحو الأزمات والحروب

وهنا لا بد من ذكر حقيقة أساسية نطرحها في هذا السياق وهي أن حركة دول مجلس التعاون الخليجي في هذا المجال حركة فيها كثير من القصور والتراخي ولا تنشط إلا عندما تُستفزز بفعل المناورات العسكرية هنا وهناك من قبل الجانب الإيراني أو بعد أن تصل الأمور في المنطقة إلى حالة من التوتر والتأزم. وربما قد يكون السبب في ذلك بان مجلس التعاون الخليجي لا يمتلك بعد الإرادة السياسية لاستكمال تفعيل الجانب العسكري في منظمة مجلس التعاون الخليجي على الرغم من أن سلطنة عمان حاولت أن تدفع بهذا الاتجاه في السنوات الماضية إلا أن باقي الأعضاء لم يشاطروها الرأي ويعني أصيبت السلطنة بكثير من الإحباط السياسي من هذه المنظمة ولذلك طوي ملف درع الجزيرة وغيره من الأنشطة.

وبالإشارة إلى الأمن في هذه المنطقة لا بد أن نأخذ في الاعتبار دول منها المملكة العربية السعودية وإيران بعد خروج العراق من المعادلة الإقليمية التي كانت تحتلها في أمن الخليج. كما أن قوات درع الجزيرة في حد ذاتها خطوة إيجابية إلى الأمام كتعبير عن الأمن الجماعي، وحقيقة الأمر هو امتداد للمبادرات السعودية من أجل المحافظة على أمن واستقرار الخليج، والسعودية من أكثر الدول التي أعربت عن خوفها مما يجري حالياً في العراق، ونبهت إلى الوضع الداخلي في العراق وتداعياته وخطر تقسيمه وكل ما يجري فيه يشكل ربما الآن على الأقل في هذه المرحلة يمثل خطورة كبيرة على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي.

أن سياسة الاعتماد على الدول الكبرى في تحقيق الأمن الوطني والإقليمي هي سياسة غير مجدية وان على دول الخليج أن تبحث عن أمنها واستقرارها عن طريق التعاون في ما بينها أولاً ثم التضامن والتنسيق بين الدول الإقليمية المجاورة. ذلك أن مصلحة هذه الدول بما فيها جميع البلدان المحيطة بالخليج العربي والمصالح الدولية المشروعة تتطلب تجنب زعزعة استقرار هذه المنطقة الحساسة من العالم ، وعلى هذا الأساس يجب أن يسود التعاون المبني على التكافؤ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من الأقطار في المنطقة .

#### المحور الرابع

#### الموازن الخارجي وإشكاليات التوافق الإقليمي

بعد الخروج البريطاني من الساحة الخليجية في بداية سبعينيات القرن الماضي وجدت الدول الخليجية نفسها معنية بتدبير كل متطلبات أمنها الوطني، والمشاركة في تأسيس منظومة أمن إقليمي قادرة على توفير متطلبات الأمن والاستقرار للخليج والملاحة فيه، ولكل الدول الثماني المظلة عليه، وهي إيران والعراق والدول الست التي تأسس منها مجلس التعاون لدول الخليج وكان في مقدمة هذه المتطلبات الحاجة إلى «موازن خارجي» قادر على معالجة الخلل في توازن القوى الإقليمية وهذه الحاجة جاءت بفعل أسباب عديدة ولعل أبرزها تزايد الخلل في موازين القوى بين الدول الثماني التي باتت تشكل ما يعرف بـ(النظام الإقليمي الخليجي). الأمر الذي نتج عنه فرض وجود ثلاثة قوى إقليمية كبرى بمعيار القوة الإجمالي هي على الترتيب: إيران والعراق والمملكة العربية السعودية، وقوتين صغيرتين هما سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، وثلاثة قوى أصغر هي الكويت وقطر والبحرين، وكان عليها أن تتعايش معاً وفق هذا التوزيع غير المتكافئ للقوة.<sup>(٢٢)</sup>

ومع تزايد الأهمية الإستراتيجية للخليج بالنسبة للتجارة العالمية، وأهميته الاقتصادية بفضل ما يشارك به في إنتاج الطاقة العالمية (النفط والغاز) وما يمتلكه من مخزون هائل من مصادر هذه الطاقة، وارتفاع الأهمية النسبية لكل دولة من دول الإقليم بسبب انتشار توزيع

الثروة بين الدول الثماني وعدم تركزها في الدول الثلاث الكبرى فقط، الأمر الذي زاد من أهمية الدول الصغرى الخمس بالنسبة للقوى العالمية، ورفع من قدرة هذه الدول على المناورة في علاقاتها مع الدول الثلاث الكبرى، وعلى عقد التحالفات مع قوى إقليمية ودولية من خارج إقليم الخليج لموازنة الخلل الشديد في توازن القوى الإقليمي.<sup>(٢٣)</sup>

أن الدول الصغيرة في أي نظام إقليمي أو منظمة إقليمية تجد نفسها عادة مدفوعة إلى البحث عن عقد شبكة من العلاقات والتحالفات داخل الإقليم وخارجه، لموازنة خلل توازن القوى وميل إحدى القوى الإقليمية أو بعضها نحو السيطرة وبسط النفوذ. وهذا ما حدث بالنسبة للدول الست التي أسست مجلس التعاون الخليجي، خصوصاً الدول الخمس الصغيرة التي نجحت في توظيف أهميتها النسبية بفضل ما تمتلكه من مصادر الثروة النفطية والمالية، باتجاه تأسيس شبكة من التحالفات الإقليمية والدولية لموازنة قوة ونفوذ القوى الكبرى في الإقليم.

يضاف إلى ذلك والذي عزز الحاجة للموازن الخارجي هو المتعلق بفشل الدول الخليجية الكبرى خصوصاً إيران والعراق في إدارة تفوقها في القوة بشكل يؤمن الاستقرار والثقة والطمأنينة لدى الدول الصغيرة في الإقليم. فقد فرض نمط توزيع القوى داخل إقليم الخليج هيكلية خاصة للنظام الإقليمي الخليجي، إذ سعت إيران إلى فرض نفسها كقوة مهيمنة خصوصاً في عهد الشاه، واتجه العراق إلى رفض هذا المسعى والتصدي له والقيام بدور الدولة المناوئة، في حين اكتفت السعودية بدور الموازن بين القوتين المتصارعتين على النفوذ، بينما الدول الخمس الأخرى هي المطالبة بأن تدفع الثمن دائماً لهذه السياسة الخاطئة، ولذلك وجدت نفسها مضطرة إلى الاعتماد على قوى إقليمية ودولية خارجية للتصدي لمطامع وصراعات القوى الكبرى تلك.

يضاف إلى ذلك فشل مجلس التعاون الخليجي في أن يتحول بعد تأسيسه (تجمع أمني) قادر على موازنة القوتين الإيرانية والعراقية، لأسباب كثيرة منها التفرد في أداء الوظيفة الأمنية بحدودها الوطنية الخاصة بكل دولة على حدة، من دون طموح أو رغبة في القيام بتأسيس أمن جماعي يضم الدول الست أعضاء المجلس في كيان مندمج عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، ومن دون قدرة على المشاركة في تأسيس منظومة أمن إقليمي خليجي مشترك مع كل من إيران والعراق.<sup>(٢٤)</sup>

والواقع أن الحرب العراقية الإيرانية قد جاءت بنتائج عكسية لما تم توقعه من أن هذه الحرب سوف تستنزف قوة وقدرة البلدين وبالنتيجة لم تؤد هذه الحرب إلى إيجاد توازن قوة في المنطقة، ولم تعط مجلس التعاون الخليجي دافعاً قوياً ومحفزاً في إرساء الأمن الجماعي

المشترك ليشكل إطاراً إقليمياً يحتضن الدول أثمان المتشاطئة والانطلاق في تحقيق الرخاء والاستقرار في هذه المنطقة.

وعليه لم يستطع المجلس أداء الوظيفة الأمنية، وتولت الدول، منفردة، بناء قوتها العسكرية الذاتية، وأقصى ما أمكن التوافق حوله لم يتجاوز صيغة (قوة درع الجزيرة) كقوة رمزية من الدول الأعضاء بقيادة سعودية، تركزت في منطقة حفر الباطن السعودية، إضافة إلى حديث لم ينقطع عن ضرورة تطوير التعاون العسكري المشترك بين دول المجلس والتنسيق الجماعي في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.<sup>(٢٥)</sup>

ومنذ انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨ أصبح التواجد العسكري الأمريكي المكثف في منطقة الخليج خصوصاً بعد العام ١٩٩١ من أهم معالم الأمن الخليجي، وهي عسكرة عبّرت عن تنامي الدور الأميركي في الأمن الخليجي، وهو الدور الذي تحول إلى واقع معترف به بعد الدور الأميركي في قيادة قوات التحالف في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وهو الدور نفسه الذي حوّل الحاجة إلى (الموازن الخارجي) أو بالأحرى حوّل (الموازن الخارجي) إلى طرف مباشر وقيادي في معادلة الأمن الخليجي<sup>(٢٦)</sup>. على حساب مشروعات أخرى طرحت في ذلك الوقت لتأسيس منظومة أمن إقليمي خليجي جديدة من بينها مشروع (إعلان دمشق) الذي كان يرمي إلى ربط الأمن الخليجي بالأمن القومي العربي لأول مرة عبر القوات المصرية والسورية التي شاركت في حرب تحرير الكويت.<sup>(٢٧)</sup>

أن الحاجة إلى ((الموازن الخارجي)) إنما يتعلق بحرص القوى الخارجية على التغلغل وفرض النفوذ داخل إقليم الخليج، وذلك من خلال زيادة تقاوم المخاطر الأمنية، وافتعال مصادر مستمرة للتهديد، وفرض صيغة الأمن العسكري على غيرها من أشكال الأمن خصوصاً الأمن التعاوني والأمن الشامل، والحيلولة من دون نجاح دول الإقليم في التوصل إلى توافق في شأن مبادئ وأفكار وتصورات لأمن إقليمي خليجي مشترك، وتشجيع روح التفرد والذاتية بين دول المجلس. وقد ظهر ذلك واضحاً عندما اتجهت الولايات المتحدة إلى توقيع اتفاقيات أمن ثنائية بينها وبين كل دولة من دول المجلس التعاون على حدة، ورفض توقيع اتفاقية أمنية جماعية مع دول المجلس كصيغة بديلة للأمن الخليجي.<sup>(٢٨)</sup>

وبالرغم مما تقدم ذكره، فإن الولايات المتحدة لم تطرح نفسها كبديل عن ترتيبات محلية للأمن الإقليمي في الخليج، وهي لا زالت تشير إلى أن وجودها في المنطقة لن يكون أبدياً، أو على الأقل لن يبقى بهذا الزخم الذي هو عليه اليوم، بفاتورته المالية والسياسية الكبيرة.

وفي ظل هذا الواقع الجديد وما تشعر به دول الخليج من تحديات إيرانية متصاعدة، وغموض في الأدوار المستقبلية بعراق غير مستقر في ضوء تطورات ما بعد توقيع الاتفاقية الأمنية

العراقية – الأميركية، وفي ظل ما هو معلن من مراجعات أميركية لاستراتيجياتها، وفي مقدمتها الإستراتيجية الأميركية في الخليج، يزداد الغموض بشأن دور الموازن الخارجي لأسباب كثيرة أهمها عزوف دول المجلس عن القيام بالمهمة من خلال التحول الجاد والفعال إلى ((تجمع أمني))، وتشكيل كتلة عسكرية اقتصادية سياسية قادرة على موازنة القوتين الإيرانية والعراقية، وقادرة على الاستغناء عن دور الموازن الخارجي، والانقسام الواضح والمتزايد بين دول المجلس في شأن مصدر التهديد الأمني للمنطقة.

أن الحاجة إلى (الموازن الخارجي) كانت أحد أهم إشكاليات التوافق مع كل من إيران والعراق في شأن مفاهيم محددة للأمن الإقليمي بسبب الرفض الإيراني المطلق والتحفز العراقي على أي وجود أجنبي في الخليج، إذ ترى إيران أن أي وجود أجنبي أياً كان نوعه (عربياً أو أجنبياً) وأياً كان مستواه يعتبر انتقاصاً من زعامتها وهيمنتها على الخليج والأمن فيه. لكن هذه الحاجة تحولت الآن إلى معضلة بسبب ظهور تطورات جديدة كان من أهمها ذلك التشكك المتزايد في قدرة ونية الولايات المتحدة للاستمرار في القيام بأدوارها في حفظ الأمن في الخليج، وموازنة القوتين الإيرانية والعراقية بعد حربي العراق وأفغانستان، وتنامي مشاعر أميركية راغبة في فرض انكماش في السياسة الخارجية الأميركية على نحو ما حدث بعد الهزيمة الأميركية في فيتنام، بسبب النتائج السلبية للحرب في العراق وأفغانستان، وبسبب الأزمة المالية الأميركية الهائلة والمتصاعدة، ومجيء إدارة أميركية جديدة راغبة في التغيير. (٢٩)

ومن هنا، تتبدى الضرورة للبحث عن نظام محلي للأمن الإقليمي، قادر على حل المشكلات القائمة أو محاصرتها، ومنعها من التطور باتجاه نزاع عسكري سافر. وعند مقارنة الخيارات الممكنة لنظام الأمن الإقليمي في الخليج، لا بد من القول أولاً إنه من الصعب اللجوء إلى نماذج طموحة من التعاون الأمني في هذا الإقليم، وذلك لغيب الأرضية السياسية الصلبة المطلوبة لهذا الغرض. فضلاً عن العوامل المرتبطة ببيئة النظام الدولي، وخاصة لجهة النزاع القائم بين إيران والغرب، والذي يحد -على صعيد الأمر الواقع- من فرص التحرك الإقليمي المشترك لمقاربة قضايا الأمن.

#### الخاتمة والاستنتاجات

أن كل المعطيات الدولية والإقليمية التي أفرزت بعض الوقائع على منطقة الخليج العربي من أزمات سياسية وحروب إقليمية والتي أثرت وزعزعت بدرجة وأخرى الواقع الأمني في هذه المنطقة الحيوية أثبتت أن دول الخليج مجتمعة ملزمة بان تكون في مواجهة الاخطار والتحديات التي تمس كل دولة من دولها وذلك طبقاً للأواصر التي تربط هذه البلدان مع بعضها البعض سواء من الناحية الجغرافية أو الاقتصادية أو السياسية وحتى الاجتماعية.

وخير دليل على ذلك ماحدث خلال أزمة الخليج الثانية والحرب على الكويت ووقوف دول الخليج كلها صفا واحدا مع الكويت، وهو يعني أيضا أن قدر دول الخليج هو واحد . ولذلك لا بد من السعي نحو اندماج كلي فيما بين دول المنطقة عن طريق اتحاد كامل في جميع نواحيه باعتبارها دول متجانسة دينيا وعقائديا واجتماعيا وإرادة سياسية جماعية مستقلة .

ومع ذلك هناك عقبة أساسية أمام هذه الإرادة السياسية الجماعية تتمثل بالشعور الذاتي المنفرد والمستقل لكل دولة من دول الخليج العربي إذا أن كل واحدة تعتقد بأن الاتفاقيات الأمنية أو اتفاقيات الحماية التي عقدها مع الدول الكبرى أو من خلال القواعد العسكرية المتواجدة على أراضيها قد وجدت ملاذ أمنها. إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي تتفرج على المشهد العراقي بكل تداعياته وكأن هذا الأمر لا يعينها . كما أن إيران لازالت تحتل الجزر الإماراتية كما أن الخطر الأمني الخطر الأمني يأتي أيضا من إيران التي لديها طموحاتها النووية والمتحفزة لدخول النادي النووي. ولذلك فإن الدول الخليجية في إطار مجلس التعاون التي تربطه إذا كانت جادة حقاً في بناء إستراتيجية أمنية وعسكرية محكمة واستناداً إلى الواقع الديموغرافي والجيوسياسي تستطيع أن تبني قوة عسكرية هائلة، لان بناء القوة هو الذي يحد من القوة. كما أن انضمام كل من العراق واليمن إلى تركيبة ومنظومة مجلس التعاون الخليجي سيدعم من قوة هذه المنظومة لأن هذه الدول كلها ممكن أن تكون مكملة لبعضها البعض فإذا ما ركبت أو شكلت هذه المنظومة الجديدة لمجلس التعاون سيستفيد الجميع وستستقر المنطقة أكثر فأكثر عبر اتفاقيات مشتركة أمنية اقتصادية تجارية سياسية وثقافية اجتماعية تزيل جميع المخاوف والأخطار عن المنطقة وربما تستغني هذه المنطقة كلياً عن تواجد أجنبي في المنطقة والذي يحسب في الحقيقة تواجده نوعاً من الاحتلال لأن القوات العسكرية الأجنبية أينما تواجدت فإنها تزيد من حدة المشاكل والأزمات على تلك المنطقة وشعوبها.

هذه المعضلة تفرض على دول مجلس التعاون العودة مجدداً إلى البحث في جذور المشكلة الأمنية الخليجية والوعي بأن الأمن الإقليمي الحقيقي لا يمكن تحقيقه من دون مشاركة جماعية لدول الإقليم، ومن دون إرادة حرة تفرض التعاون المشترك، لكن هذا لن يتحقق من خلال السعي في البحث عن موازن خارجي غير مأمون أو التورط في برامج تسليحية مكثفة تستنزف ما بقي من موارد من دون مردود أمني حقيقي، بل يتحقق من خلال توجه استراتيجي خليجي بتحويل مجلس التعاون إلى كتلة مندمجة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً كخطوة أولى ، وبعدها يبدأ الحوار الإقليمي في شأن مفهوم راسخ ومشترك وتعاوني للأمن، يقوم على قاعدة «توازن المصالح» التي تفرض التعاون والاعتماد المتبادل كأساس للأمن، بدلاً من قاعدة «توازن القوى» المسؤولة عن تفجر الصراعات، والتسابق على الإنفاق العسكري والحاجة الشديدة للموازن الخارجي الذي لم تكشف التجربة العملية إلا عن حقيقة

واحدة هي أنه كان يعمل دائماً لتحقيق مصالحه حتى ولو كانت على حساب الدول الحليفة له في المنطقة.

هنا لابد من الإشارة إلى أن هناك متغيرات إقليمية ودولية تؤثر في مجال الدفاع عن هذه المنطقة الإستراتيجية المهمة للعالم اجمع ولعل من هذه المتغيرات هو انفراد الولايات المتحدة الأميركية بالقوى العظمى في هذا العالم وأيضا زيادة أطماع التحالف لأنجلو - أميركي بثروات المنطقة وأيضا بعد تفرد إيران كقوة متنامية ضاغطة، وقوة كبرى في الإقليم بعد خروج العراق من معادلة التوازن في القوة معها في المنطقة وكل هذا يدخل ضمن التحديات التي تواجه إقليم الخليج العربي إضافة إلى كل التحديات الأخرى التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

وعليه أن أي محاولة تهدف الى عزل العراق وإيران عن أية ترتيبات أمنية في المنطقة فإنها لن تكون عامل استقرار للأمن في المنطقة ومجريات التاريخ أثبتت ذلك من خلال الأحداث التي شهدتها المنطقة ويجب إدراك هذا الأمر بواقعية سياسية وتقييم جاد. فالأمن الخليجي والإقليمي لا يتحقق بدون اتفاق حقيقي وعقلاني، وبنقطة متبادلة بين دول المنطقة ومن دون تدخل القوى الخارجية.

المصادر :

(١) ياسر قطيشات ، واقع الجغرافيا السياسية في الخليج العربي الحوار المتمدن - العدد:  
٣٣٤١ - ٢٠٠٩/٤/١٩ .

(٢) د.علي الدين هلال ، ود. نيفين مسعد : النظم السياسية العربية ، قضايا الاستمرار والتغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، نيسان ٢٠٠٠ م. ص ٢٣ .

(٣) د. ناظم الجاسور ، الامة العربية ومشاريع التفتيت ، الأهلية للنشر والتوزيع ، لبنان ، ١٩٩٨ ، ص ١١٨ .

(٤) مؤتمر اثراء المستقبل الاقتصادي للشرق الأوسط : الراية القطرية

<http://www.qatar-conferences.org/enriching/arabic/news8.html>

(٥) هيثم عبدالله سلمان واحمد صدام : إمكانات أوبك الخليجية في سوق النفط العالمية: مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٥٨ السنة الحادية والثمانون ، كانون الاول ٢٠٠٨ ص ٢٩ .

(٦) د. اسماعيل صبري مقلد ، الإستراتيجية والساسة الدولية ، المفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت، ١٩٨٥ ص ٤٣١ .

(٧) عبد الله بلقزيز ، حرب الخليج والنظام الدولي الجديد ، بيروت دار الطليعة ١٩٩٣ ص ١٥ ص ١٧ .

(٨) بيار سالنجر ، اريك لوران : حرب الخليج والحلقات السرية، ترجمة عادل حمودة ، القاهرة، ١٩٩١ ص ٥٠ وما بعدها .

(٩) د. علي الدين هلال مصدر: النظم السياسية العربية ، قضايا الاستمرار والتغيير، سبق ذكره ص ٣٠ .

(١٠) للمزيد :انظر :سيار الجميل (المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي الجديد ، من مثلث الأزمات الى مربع الأزمات : تحديات مستقبلية، مجلة المستقبل العربي العدد، ١٨٤ حزيران ١٩٩٤ ص ١١٤ .

(١١) د. وائل محمد اسماعيل : الخلافات البينية بين أقطار مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة ، العدد السادس ، ٢٠٠١ ص ٣٩ .

(١٢) د. ناظم الجاسور ، الامة العربية ومشاريع التفتيت ، ص ١٢٦ .

(١٣) أزهار عباس حلمي : المواصلات في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٢ : <http://www.ar.wikipedia.org> :

كذلك <https://www.sharjah.ac.ae>

(١٤) د. ناظم الجاسور ، المفاهيم الأمنية الخليجية الامريكية ومستقبل التعاون الاقليمي في المنطقة، مجلة دراسات ، العدد (٥) ١٩٩٨ ص ٣٥٣ ، ص ٣٥٤

(١٥) انظر: المركز العربي للدراسات المستقبلية :

<http://mostakbaliat.com/link19.html>

(١٦) ناجي ابي عاد ، ميشيل جرينون: النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الاوسط:ترجمة محمد النجار ، الأهلية للنشر الأردن، ١٩٩٩ ، ص ٨٦ .

(١٧) المصدر : [www.aljazeera.net/.../AAAB26F2-D70E-46F7-9917-CB8DC7FD8CE1.htm](http://www.aljazeera.net/.../AAAB26F2-D70E-46F7-9917-CB8DC7FD8CE1.htm)

(١٨) د. محمد جواد علي :الامن القومي بين الصيغ المحلية وصيغ الامن المستعار،مجلة دراسات دولية،جامعة بغداد مركز الدراسات الدولية ، العدد التاسع ، ٢٠٠٠ م ص٩، ص١٠ .

(١٩) عبد الجليل المرهون : أمن الخليج من منظور جيوسياسي، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ٢٠١١\١١\٢٦ ،

[http://www.alrafedein.com/news\\_view\\_1611.html](http://www.alrafedein.com/news_view_1611.html)

(٢٠) عبد الجليل المرهون: أمن الخليج من منظور جيوسياسي .

(٢١) احمد ابراهيم محمود : التنافس الاستراتيجي بين العراق وايران في الخليج ، مجلة السياسة الدولية العدد ١٣٦ نيسان ١٩٩٩ ، ص١٢٢ .

(٢٢) سيار الجميل ( العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الاوسط – مفاهيم عصر قادم ،بيروت، ١٩٩٥ ص ١١٤ .

(٢٣) ناجي ابي عاد ، ميشيل جرينون: النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الاوسط ، ص٨٧

(٢٤) محمد سعيد ابو عامود : إعلان دمشق وإشكالية الفعالية في العلاقات العربية – العربية، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة، ١٩٩٢ ص ٧٠١ .

(٢٥) ظافر ناظم سلمان ،ومجموعة باحثين ، العلاقات العربية في التسعينات ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، ١٩٩٣ ، ص٢٠٦ .

(٢٦) محمد السيد سعيد : دور الأمن والتعاون العسكري في تطور مجلس التعاون الخليجي،مجلة المستقبل العربي،بيروت ، العدد ٢١٥ ، ١٩٩٧ ص٤٥ .

(٢٧) <http://www.elaph.com/Web/NewsPapers/2008/12/394574.htm>

(٢٨) ناجي ابي عاد ، ميشيل جرينون: النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الاوسط، ص٩٠

(٢٩) <http://www.elaph.com/Web/NewsPapers/2008/12/394574.htm>